1- بطاقة التواصل ومعلومات المقياس : الاصلاحات السياسية والادارية .

إسم ولقب الأستاذ : نفيسة زريق

البريد الإلكتروني : nafissa.zerig@univ-msila.dz

- الكلية : الحقوق والعلوم السياسية
- القسم : العلوم السياسية
- المستوى الدراسي: ماستر ادارة محلية
- السداسي: الثاني
- الرصيد : //
- المعامل : //
- الحجم الساعي: ساعة ونصف .

الدرس الثامن : الإصلاحات الإدارية في الجزائر:

يعبر الإصلاح الإداري عن ظاهرة حتمية في الجهاز الإداري العاجز عن القيام بدوره ووظيفته والأهداف التنموية المتوخاة منه، كما يعتبر السبيل الأنجع للقضاء على كافة مظاهر الفساد والتسيب و الظواهر البيروقراطية السلبية التي تعيشها الأجهزة الإدارية. ويستلزم نجاح أي إصلاح إداري أن يكون منبثقا من رؤية شمولية ودراسة معمقة لأسباب الفشل الإداري. الأمر الذي يتطلب وضع خارطة طريق لإصلاح الإدارة تشمل خطط عمل تعتمد على:

*تحسين وضع الموظفين؛

*التطوير المستمر لكفاءات الموظفين بما في ذلك الكفاءات التقنية والكفاءات السلوكية؛

*إعادة هيكلة طرق العمل الإداري والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.

وقد بنت الدول التي نجحت في تحديث إدارتها العمومية، مثل كندا وأستراليا، أسس إدارتها على هذه القواعد

لما سئل كاتب المجلس الخاص للملكة، وهو أسمى موظف في الإدارة العمومية الكندية، عن أهمية الإدارة العمومية أعطى ثلاثة أسباب لأهميتها:

أولا– الأهمية القصوى التي تكتسيها السياسات العامة في ازدهار الدولة، في ظل العولمة؛

وثانيا– الدور المهم الذي تقوم به الإدارة العمومية على مستوى تحسين أداء الدولة؛

وثالثا – أهمية تحديث الوظيفة العمومية لضمان وظيفة عمومية ذات قيادة ومردودية عاليتين.

يشير الإصلاح الإداري إلى الجهود المصممة لإحداث تغيرات في أنظمة الإدارة العامة في المواقع التي كانت تعاني من خلل ما لجعلها قادرة على القيام بعملها بالشكل الفعال والكفء.

أولا. واقع الإصلاح الإداري في الجزائر:

بداية يمكن القول أن سياسة الإصلاح الإداري تعرف اتجاهين الانجلوساكسوني الذي تجاوزت فيه الخوصصة المجال الاقتصادي لتمتد إلى المجال الإداري وخاصة المرافق العامة حيث تحولت العلاقة بين الإدارة والمواطن إلى علاقة زبائنية(وما يترتب عنها من مفاهيم مثل: زبائن، منافسة، تسيير ومردودية...).

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الفرنسي الذي أخذت به الجزائر فيرى أن الإصلاح الإداري هو العصرنة الإدارية التي تشمل مجالات متعددة ومتنوعة هدفه إعادة النظر في مركزية الإدارة واستعمال تقنيات جديدة وكذلك التأكيد على ضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات سواء من طرف المرتفقين أو من طرف أعوان الدولة.

1 – التجارب الأولى للإصلاح الإداري منذ 1988:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من الخطوات العملية في إطار الإصلاح الإداري، وبما أن سنة 1988 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر في مختلف المجالات، فقد عرفت هذه السنة صدور المرسوم رقم 88–131 بتاريخ 1988/07/04 المتضمن تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن والذي ركز على تحديد واجبات الإدارة اتجاه المواطن، والتي تتمثل في:

– احترام المواطن وحماية حقوقه التي اعترف له بها الدستور والتشريع؛

– نص القانون على أن تطلع الإدارة كافة المواطنين على التنظيمات والتدابير التي سطرها؛

– وينبغي في هذا الإطار أن تستعمل وتطور أي سند مناسب للنشر والإعلام؛

– على أن ترتب الإدارة أمورها لكي توجه المواطنين في مساعيهم، وترشدهم إلى الإجراءات المطلوب إتباعها، ويجب عليها أن تحسن استقبالهم أحسن استقبال، وفي هذا الإطار يجب أن تعمم إقامة هياكل ملائمة لاستقبالهم والتخفيف من الإجراءات لدى استدعاء المواطنين؛

– اشترط القانون الضرورة القصوى لحالة الاستدعاء مع ذكر اسم المصلحة المعنية واسم الموقع ولقبه ووظيفته، دواعي الاستدعاء المعني ورقم الهاتف، أيام الاستقبال وساعاته؛

– كما نص القانون وأمر كل الإدارات عل التقليص من طلب الأوراق، التي تطلب من المواطنين وأن تقوم مقام المواطن كل ما كان ذلك ممكنا، فتتصل مباشرة بالمصلحة أو الهيئة المعنية للحصول على المعلومات التي تراها ضرورية لدراسة الملف المعروض عليها؛
– بالإضافة إلى ذلك نص القانون على أنه من الضروري على أي إدارة أن ترد على كل الطلبات أو الرسائل أو التظلمات التي وجهها المواطن إليها.

2– أبعاد الإصلاح الإداري بعد دستور 1996:

مع صدور دستور سنة 1996 عرفت الجزائر محطات إصلاحية مهمة في مختلف المجالات بما فيها الاداري، بحجة أنه لا يمكن المُضي قدما في الإصلاحات السياسية دون إصلاح إداري يعزز من مؤسسات الدولة ويحقق مزيدا من الشفافية في التسيير الإداري، إلى جانب ضرورة معالجة التخلف والتردي في أداء الإدارة لكي تكون أكثر استجابة لتطلعات وأمال الشعب ومعالجة مظاهر الخلل في الآداء الإداري من خلال العمل على استئصال أسباب الخلل وتحقيق مزيد من الفعالية والإنتاجية، ومحاربة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات والقوانين في إنجاز المعاملات الإدارية.

وعليه فقد تمثلت أهم الإجراءات الإصلاحية منذ 1996 في:

– صدور مرسوم رئاسي رقم 96–113 المؤرخ في 1996/03/23 والمتضمن إنشاء وسيط الجمهورية الذي جاء نتيجة الطلبات المستمرة للمواطن حول ضرورة تحسين الأداء وللحد من عدم الرضا بالقرارات والتعليمات الصادرة عن الإدارة. وتماشيا مع الديمقراطية السياسية التي لا تتحقق إلا بتحقق ديمقراطية الإدارة التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين المواطنين والإدارة، وقد كان وسيط الجمهورية مكلف بالدفاع عن حقوق المواطنين ومصالحهم أمام السلطات العامة.

– في سنة 2000 تم إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 372 المؤرخ في 2000/11/22 والمتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها، تتولى مهمة إعادة النظر في أنماط إصلاح هياكل الدولة واقتراح حلول ناجحة للمنظومة الإدارية والقانونية.

– في سنة 2003 أنشئت المديرية العامة للإصلاح الإداري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192/03 المؤرخ في 28أفريل 2003، حدد مهام المديرية و تنظيمها الداخلي، بحيث تتمثل

مهمتها في اقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الإصلاح الإداري .وضمان تنسيقها ومتابعة تنفيذها بالتشاور مع الإدارات المعنية.

– في سنة 2006 تم استحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون 06-01، باعتبارها هيئة تساهم في القضاء على ظاهرة الفساد. حيث تضمن معايير التوظيف والتي تقوم على الشفافية والنزاهة والجدارة والكفاءة واختيار الإجراءات المناسبة من أجل البحث عن أنسب الطرق لاختيار وتكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب العمومية التي تكون أكثر عرضة للفساد.

– مراجعة قانون الوظيفة العامة (في نفس السنة) بحيث ثمن الموارد البشرية وذلك بترقية ظروف الوظيفة العمومية بدءا من شروط التوظيف إلى غاية وضع قواعد لنهاية الخدمة مرورا بتقويم شروط التعيين، الترقية، التكوين...إلخ كما تم إعادة النظر في حقوق وواجبات أعوان الدولة بشكل يثمن الموارد البشرية ويساهم في بلوغ النوعية في التسيير بإضفاء المرونة على القوانين وتحديث مناهج إدارة الأفراد بما يتلاءم مع الدور الجديد للدولة، حيث تم تحديث قانون أساسي لكل فئة من أعوان الدولة، موظفي الجماعات المحلية، موظفي المؤسسات العمومية...الخ. كما شجع هذا القانون الجديد عنصر الكفاءة بتحديد راتب الموظف وفقا لمؤهلاته ومستواه التعليمي.

– بالنسبة للبرنامج الخماسي 2010-2014 فقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن، وبالتالي ضمان أكبر قدر من الاستقرار والانسجام الاجتماعي.

قائمة المراجع :